

المحاضرة الأولى: مدخل عام للمؤسسة وعلم الإدارة (المؤسسة الاقتصادية)

أولاً: ماهية المؤسسة الاقتصادية

1. تعريف المؤسسة: المؤسسة عبارة عن مجموعة بشرية منظمة تستعمل مختلف الوسائل المادية والتقنية والمالية في حيز محدد مكانا وزمانا لإنتاج مختلف السلع والخدمات وبتسويقها تلبية الحاجات البشرية وتحقيق الربح، كما أن لها استقلاليتها المالية والقانونية.
- 2- مصطلحاتها: اعتاد العديد من الأفراد وحتى الاقتصاديين على اعتبار المؤسسة هي: الشركة والمنشأة أو المنظمة إلا أنه في الأصل توجد العديد من الفروقات بين هذه المفاهيم ويبرز ذلك من خلال إعطاء هذه المصطلحات معناها الحقيقي.
 - الشركة: تظهر في القانون الجزائري على أنها "عقد بمقتضاه يلتزم شخصان طبيعيين أو اعتباريان أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال أو نقد، بهدف اقتسام الربح الذي قد ينتج أو تحقيق اقتصاد أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كما يتحملون الخسائر التي تنجز عن ذلك، بالتالي تقول أن الشركة هي شكل قانوني للمؤسسة.
 - المنشأة: هي مجموعة الأشخاص العاملين في نفس المكان، وهم تابعون لنفس المنظم، بالتالي يمكن للمؤسسة أن تتكون من منشأة واحدة و يصبح للمصطلحين نفس المعنى، أما إذا كانت تحوي عدة منشآت فلا يجوز ذلك لأن المنشأة لا تتمتع بشخصية قانونية بل هي تابعة للمؤسسة الأم، إذا المؤسسة تتميز باستقلالها المالي و القانوني، و في بعض الحالات فقط تعتبر نفس الشيء مثل المؤسسات العمومية التي تعتبر منشآت لأنها خاضعة لهيئات معينة ولا تتمتع بالاستقلالية.
 - المشروع: المشروع هو النشاط الذي تقوم به المؤسسة. ويعتبر هو المؤسسة عندما تكون هذه المؤسسة أنشئت أساساً لأداء مشروع معين تنقضي بانقضائه.
 - المنظمة: تنشأ من اللحظة التي يقبل أو يريد فيها أفراد تقديم مساهمة فاعلة من أجل تحقيق أهدافهم، هذا المفهوم أوسع من مفهوم المؤسسة لأن طبيعة الأهداف في المنظمة قد تختلف عن أهداف المؤسسة، لهذا يطلق مصطلح منظمة الأعمال على المؤسسة بهدف تحديد أهداف هذه المنظمة.
2. عناصرها: تتكون المؤسسة من:
 - عناصر بشرية: مسيرين، عمال تنفيذ، مستشارين...
 - عناصر مالية: رؤوس الأموال من مصادرها المختلفة ...
 - عناصر مادية: آلاف ومعدات، تجهيزات المكاتب...
 - عناصر معنوية: الكفاءات، الخبرات...
- 3- أهدافها: يمكن تجميعها في ثمانية أهداف (أهداف دراكر):
 - الحصة السوقية: تسعى المؤسسات إلى السيطرة على نصيب معين من الجمهور يمكنها من تحقيق مكانة في السوق.
 - الإنتاجية: يجب أن تضع المؤسسة الأهداف التي تمكنها من قياس كفاءة استخدام مواردها المتاحة.
 - الربحية والابتكار.
 - الموارد: يهتم التنظيم بوضع المعايير التي تساعد على استغلال موارده المالية والمادية أفضل استغلال ممكن.
 - مستويات الأداء: يجب تحديد مستويات أداء محددة لقياس أداء العاملين، والوقوف على أنماط ومستويات اتجاهاتهم نحو العمل والأداء.
 - الإعتناء بالعمل: أي كيف سيقوم المدير بتوقع الأداء وكيف يمكن قياسه.
 - المسؤولية الاجتماعية: تضع المؤسسة بعض الأهداف التي تتعلق بقياس دورها الاجتماعي وأثار أنشطتها ومكانتها في المجتمع الذي تعيش فيه.

ثانياً: أنواع المؤسسات الاقتصادية

يمكن تصنيفها حسب المعايير التالية:

1. المعيار الإقتصادي: حسب هذا المعيار فإن المؤسسة الإقتصادية تصنف على أساس قطاعات النشاط الإقتصادي المتمثلة في مؤسسات القطاع الأول المتخصصة في مختلف أنواع الزراعة ومنتجاتها وكذا تربية المواشي، وأنشطة الصيد البحري، والنشاطات الخاصة بالأرض والموارد الطبيعية وعادة ما تشمل أنشطة المناجم.

- مؤسسات القطاع الثاني يضم القطاع الثاني جميع المؤسسات الصناعية أي قطاع الصناعة.
 - مؤسسات القطاع الثالث تشمل مختلف الأنشطة التي لا توجد في القطاعين الأول والثاني، وهي ذات أنشطة جد مختلفة وواسعة، نذكر منها النقل بمختلف فروعه، البنوك والمؤسسات المالية، التجارة، الصحة وغيرها.....
2. معيار الحجم: تقسم المؤسسات حسب عدد العمال إلى مؤسسات مصغرة ومؤسسات صغيرة ومؤسسات متوسطة وكبيرة وعملاقة. والجدول التالي يبين تصنيف المؤسسات وفقا لهذا المعيار:

الصف	عدد العمال
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 09
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49
مؤسسة متوسطة	50 إلى 250
مؤسسة كبيرة	250 إلى 1000
مؤسسة عملاقة	أكثر من 1000

3. معيار التقنية السائدة: يوظف هذا المعيار للمقارنة بين المؤسسات الإنتاجية من حيث درجة تطورها وتطور الآلات والإمكانات المتوفرة لديها (وسائل الإنتاج) فنجد وفقا لهذا المعيار نوعين من المؤسسات الإنتاجية، المؤسسات الإنتاجية الحديثة ومؤسسات الأنشطة التقليدية.

4. معيار طبيعة الملكية:

- المؤسسات الخاصة: هي المؤسسات التي تخضع للقانون الخاص والتي يمتلك رأس مالها مجموعة من الأفراد.
- المؤسسات نصف العمومية (المختلطة): تتكون هذه المؤسسة من طرفين وهما الدولة والمتمثلة عادة في الوزارة أو مؤسسة عمومية والطرف الثاني يتمثل في القطاع الخاص، حيث تنشأ للقيام بمشروع إقتصادي معين يتم تحديد أهدافه، حجمه، شروطه ومدة حياته..... إلخ وتتم المساهمة في رأس المال من الطرفين.
- المؤسسات العمومية: هي تلك المؤسسات التي يكون رأس مالها تابع للقطاع العام أي الدولة، ويكون التسيير فيها بواسطة شخص أو أشخاص تختارهم الجهة الوصية.

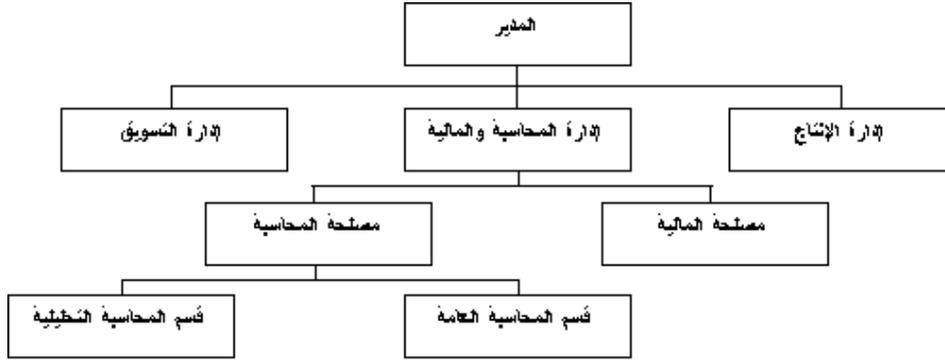
5. المعيار القانوني: تنقسم المؤسسات وفق القانون التجاري الجزائري إلى:

- المؤسسات الفردية: تنشأ هذه المؤسسات من طرف شخص واحد حيث يعتبر رب العمل وصاحب رأس المال معا، تتميز مثل هذه المؤسسات بازدواجية الشخصية، تختلط الشخصية القانونية للمؤسسة مع شخصية صاحب رأس المال الذي يقوم بإنشاء هذه المؤسسة.
- الشركات: يعرف المشرع الجزائري الشركة على أنها عقد بمقتضاه يلتزم شخصان طبيعيان أو اعتباريان أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال أو نقد، بهدف اقتسام الربح الذي قد ينتج أو تحقيق اقتصاد أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كما يتحملون الخسائر التي قد تنجر عن ذلك، يشترك في إنشاء هذه الشركات عدة أشخاص سواء كان ذلك بالنسبة لرأس المال أو التنظيم أو التسيير.

ثالثا: تنظيم المؤسسة الاقتصادية

1. تعريف التنظيم: هو عملية تحديد وتجميع العمل الذي ينبغي إنجازه / مع تحديد وتفويض السلطة / وإقامة علاقات بين الأفراد لتمكينهم من العمل مع بعضهم البعض بفعالية / وضمان حصولهم على ارتياح شخصي في مختلف المهام التي يقومون بها للوصول إلى هدف معين.

2. تعريف الهيكل التنظيمي: هو مخطط أو شكل يوضح توزيع المهام والمسؤوليات داخل المؤسسة، ويصور مجموع هياكل المؤسسة، حيث يُمكن من معرفة موقع كل نشاط أو مصلحة أو قسم والعلاقات القائمة ودرجة التنسيق والارتباط بينها، مثل الشكل التالي:



رابعاً: وظائف المؤسسة الاقتصادية

إن مفهوم الوظيفة يتحدد عند تجميع عدد من المهام والمناصب والأعمال في مجموعة متجانسة ومتكاملة، تؤدي دوراً معيناً ومنفصلاً إلى حد ما عن باقي الأدوار في المؤسسة، أو مجموعة عمليات ومهام توظف تلك الأنشطة المرحلية وتساهم في توجيهها نحو تحقيق أهدافها بعد تحديد هذه الأهداف.

1. الوظيفة المالية: هي مجموعة من المهام والعمليات التي تسعى في مجموعها إلى البحث عن الأموال في مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة وفي إطار محيطها بعد تحديد الحاجات التي تريدها من الأموال من خلال برامجها وخططها الاستثمارية وكذا برنامج تمويلها وحاجاتها اليومية.

2. وظيفة الموارد البشرية: يعتمد نجاح أي مؤسسة وخاصة في المدى الطويل على مدى حصولها على الأفراد المناسبين في الأعمال المناسب وفي الوقت المناسب، الذين يتميزون بقدرات جسمانية وعقلانية في العمل، ويمكن تشجيعهم وتحفيزهم على زيادة فعالية أدائهم، ومن الضروري توفر صفتي الرغبة والقدرة لدى الأفراد.

3. وظيفة التموين: تتضمن الأنشطة المساعدة على توفير المواد الخام ومستلزمات الإنتاج وتخزينها بطريقة مناسبة، فضلاً عن تخزين المواد التامة الصنع إلى حين بيعها، أي العمل على توفير مختلف عناصر المخزون، المحصل عليها من خارج المؤسسة أساساً بكميات وتكاليف ونوعيات مناسبة طبقاً لبرامج وخطط المؤسسة.

4. وظيفة الشراء: يمكن إدراك مفهوم وظيفة الشراء ابتداءً من إرسال الطلبات إلى الموردين ثم متابعة هذه الطلبات حتى استلام المواد المطلوبة، ومراقبتها لتسليمها إلى مصلحة التخزين.

5. وظيفة التخزين: التخزين هو مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى التنسيق بين التوريدات والسلعية واحتياجات السحب الخاصة بمتطلبات النشاط بصورة اقتصادية وفي التوقيت المناسب.

6. وظيفة الإنتاج: الإنتاج هو تلك الأنشطة التي تسمح بتحويل المدخلات (المواد الأولية ولوازم العمل) إلى مخرجات (منتجات تامة الصنع أو نصف مصنعة)، ويتحدد نجاحها بقوة أو ضعف العناصر المكونة لها.

7. وظيفة التسويق: يعرف التسويق بأنه: مجموعة العمليات والمجهودات التي تبذلها المؤسسة من أجل معرفة أكثر متطلبات السوق، وما يجب إنجازه في مجال مواصفات المنتج الشكلية والتقنية وكل ما يبذل من جهود في عملية ترويج وتوفير المنتج للمستهلك في الوقت المناسب وبالطريقة الملائمة، حتى تباع أكبر كمية ممكنة منه وبأسعار ملائمة تحقق أكثر أرباح لها.

8. وظيفة البحث والتطوير: تتضمن كل الأنشطة التي تساعد على الاستفادة من الدراسات والبحوث في الارتقاء بجودة ما تقدمه المؤسسة من خدمات وسلع.

9. وظيفة الإدارة: هي تنسيق الموارد من خلال عمليات التخطيط، التنظيم، التوجيه والرقابة واتخاذ القرار حتى يمكن الحصول على أهداف معينة.